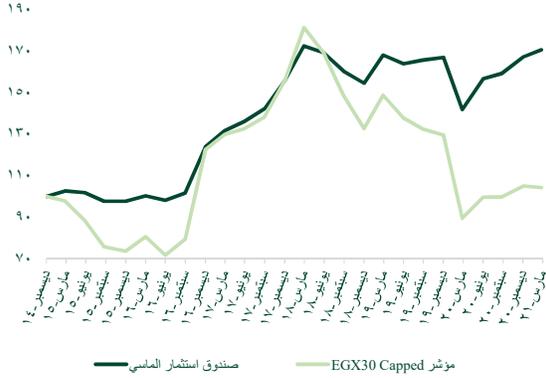


محفظة الصندوق

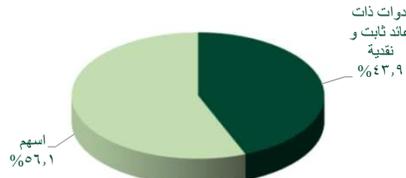
أداء الصندوق

| الأداء | الفترة |
|--------|------------------------|
| ٢,١% | الربع الأول ٢٠٢١ |
| ٢,١% | العائد منذ بداية العام |
| ٠,١% | ٢٠٢٠ |
| ٧٠,٢% | منذ ٥ سنوات |
| ١٩٠,١% | منذ التأسيس |

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أدوات الخزينة وسندات الخزينة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق اكتتابات يومية للمستثمرين
- يقدم الصندوق استردادات أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

| | |
|-----------------------------|----------------|
| نوع الصندوق | سوق أسهم مفتوح |
| تاريخ التأسيس | أبريل-٢٠٠٨ |
| سعر الوثيقة ج.م | ٢٦٣,٦٢ ج.م. |
| اجمالي التوزيعات من التأسيس | ١١,٠٠ ج.م. |
| كود ISIN الخاص بالصندوق | ٦٥١٢٢٩٤١ |

مدير الاستثمار

| | |
|--|------------------------|
| شركة الإدارة | هيرميس لإدارة الصناديق |
| مدير الاستثمار | نبيل موسى |
| مساعد مدير الاستثمار | مصطفى عامر |
| بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس | يوليو-٢٠١٣ |

بيانات التواصل

| | |
|----------------------|---|
| البنك الزراعي المصري | |
| تليفون | +٢٠٢-٢٧٩٤٢٤٧١ |
| فاكس | +٢٠٢-٢٧٩٤٨١٩٣ |
| العنوان الإلكتروني | https://www.abc.com.eg/ |

تحليل السوق

أداء الربع الأول من عام ٢٠٢١:

انخفض مؤشر السوق الرئيسي EGX30 بنسبة ٢.٦% في الربع الأول من عام ٢٠٢١، متراجعا عن أداء مؤشر MSCI للأسواق الناشئة الذي ارتفع بنسبة ١.٩% خلال نفس الفترة. نلاحظ أن مصر بدأت العام بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر EGX30 بنسبة ٦.٣% في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢١، إلا أن جميع المكاسب تلامشت وتحولت إلى أداء سلبي منذ بداية العام حتى تاريخه بعد انخفاضه بنسبة ٨.٣% في مارس. واقتصر الأداء الإيجابي للسوق في الشهرين الأولين بتخففات جيدة من المؤسسات الأجنبية والعربية بإجمالي شراء بلغ ٦.٨ مليار جنيه وصافي شراء قدره ٦٧٠ مليون جنيه. واصلت المؤسسات العربية سياستها الشرائية في مارس بصافي شراء قدره ٩٣ مليون جنيه مصري، مما يدل على صافي شراء حتى تاريخه بقرابة ٤٠٠ مليون جنيه، في حين تحولت المؤسسات الأجنبية إلى صافي بيع بقيمة ٣٧١ مليون جنيه، مما يعني صافي بيع قدره ٩ ملايين جنيه في الربع الأول من ٢٠٢١.

من الجدير بالذكر أن شهر مارس شهد خروج تخففات استثمارية من الأسواق الناشئة بصورة عامة وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ١.٧%. وقد حدث انخفاض أكبر في السوق المصري نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

- يعتبر السوق المصري من أقل الأسواق من حيث السيولة بين الأسواق الناشئة وبالتالي فهو عرضة لمزيد من التقلبات وسط التخففات الخارجة.
- قلة الرغبة في الشراء لدى المستثمرين المحليين والأجانب بسبب مخاوف من نتيجة الخلاف حول سد المياه بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى.
- أدى تصحيح السوق إلى إطلاق العديد من الـ margin calls بين الأسهم المضاربة مما أثر على الفترة الشرائية للمستثمرين الأفراد.

نظرة مستقبلية:

نعتقد أن الاقتصادات العالمية ستتعافى تدريجياً خلال عام ٢٠٢١، وستكون سنة انتقالية إلى أن يتم إنتاج كميات كافية من اللقاحات وإنتاجها لتلبية كبيرة من العالم، وبالتالي يتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، لدينا نظرة إيجابية لأسواق الأسهم ولحالة نقد أسباب:

- تحسن الظروف الاقتصادية عالمياً بشأن التطعيم إلى جانب تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين سيؤدي إلى مناخ استثماري أفضل وديم تعافى الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الناشئة.
- توسع نطاق التحفيز النقدي العالمي لدعم أنشطة التصنيع في أوروبا وآسيا، مما سيحفز الطلب على السلع ومن الممكن أن يثبت أسعار النفط فوق ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل.
- قرار البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١.٥% منذ بداية دورة التيسير في فبراير ٢٠١٨ سيؤدي إلى تحسين قدرات الاقتصاد وتعزيز أفاق النمو بعد عصر فيروس كورونا.
- نتوقع أن تتحسن الأرباح في عام ٢٠٢١ بعد انتعاش من عمليات الإغلاق الكلي التي حدثت في عام ٢٠٢٠. وسيكون الائتمان في نسب الأرباح محفزاً رئيسياً لإداء السوق. يتم تداول السوق حاليًا عند مضاعف ربحية ٧.٤ مرة لعام ٢٠٢١ مع وجود فرصة لارتفاع هذا المضاعف إلى ١٠.٠ مرة مما يعني احتمال ارتفاع بنسبة ٣٥%.

ومن ناحية سوق النحل الثابت، يتجه مدير الاستثمار إلى زيادة مدة الصندوق بحظر، للاستفادة من العائد المرتفع المتوقع من التحسن الاقتصادي التدريجي بالإضافة إلى استمرار السياسة النقدية التوسعية.

الاقتصاد

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢.٠% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ من ٢٠.٧% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مما يعني نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١.٤% في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد-١٩ بنسبة ٥.٦% في النصف الأول من ٢٠٢٠/١٩. تتوقع الحكومة أن يواصل نمو إجمالي الناتج المحلي تحسن تدريجي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ حيث ارتفع إلى ٢.٨% في الربع الثالث و٥.٣% في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع بـ ٢.٧% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويعتبر الضغط على قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المؤثرة على معدلات النمو.

تضاعف عجز الحساب الجاري من ١.٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ إلى ٢.٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠.٣ مليار دولار فقط مقارنة بـ ٣.٢٤ مليار دولار في الربع الأول من ١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩.٩% من ٦.٣٣ مليار دولار إلى ٧.٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.

أعلنت مصر عن بيع سندات بقيمة ٣.٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بأجل استحقاق خمس وعشرة وأربعين سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٣٨.٧٥%، ١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥.٨٧٥%، و ١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤ سنوات بنسبة ٥٥.٣٧٥%.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بـ ١.٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت على مستويات التي وصلوا إليها بعد الجائحة، مع عدم يقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١.٥% وعجز إجمالي بنسبة ٦.٦% من إجمالي الناتج المحلي. تقترض الميزانية زيادة بنسبة ١.٤% في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١.٤% الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠.٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠.٣ مليار دولار خلال شهر فبراير. نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب لدى البنك المركزي بحوالي ٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيراً نلاحظ أن اختيار البنك المركزي بعدم إدراج عوائد السندات الدولية البالغة ٣.٧٥ مليار دولار في الاحتياطات الرسمية بل ضمها إلى احتياطات المستوى الثاني التي قفزت بمقدار ٣.١ مليار دولار لتصل إلى ٧.٨ مليار دولار أمريكي.

استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلى ٤.٥% على نفس مستوى شهر فبراير، ويعتبر هذا أدنى مستوى منذ فترة سنوات.